

الباب الثاني الإطار النظري

أ- اللغة العربية وعلومها

لقد اختلف العلماء في تعريف اللغة ومفهومها. وليس هناك اتفاق شامل على مفهوم محدد للغة ويرجع سبب كثرة التعريفات وتعددتها إلى ارتباط اللغة بكثير من العلوم. فمنها:

١- يعرفها ابن جني بقوله "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".

٢- أبو الفتح ابن جني "اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتبارية يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع، تخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز التطق ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الظواهر النطقية".

٣- جمعة سيد يوسف : "ظاهرة اجتماعية تستخدم لتحقيق التفاهم بين الناس".^١

إذا إن اللغة عند العلماء نظام من الرموز الصوتية الاعتبارية التي تعبر بها كل قوم عن أغراضهم تستخدم لتحقيق التفاهم بين الناس. فيفهم إن اللغة آلة اتصال التي تستخدم القوم ليعبر مقاصدهم. فاعلم إن اللغة كثير منها اللغة العربية.

واللغة العربية هي الكلمات التي يعبر بها العرب عن أغراضهم. وقد وصلت إلينا من طريق النقل. وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواه الثقات من منثور العرب ومنظومهم.^٢

اللغة العربية هي لغة العروبة والاسلام، وأعظم مقومات القومية العربية، وهي لغة حية قوية، عاشت دهرها في تطور ونماء، واتسع صدرها لكثير من الألفاظ الفارسية،

^١ أوريل بحر الدين، *فقه اللغة العربية*، (مالانج: جامعة الاسلامية الحكومية مالانج فريس، ٢٠٠٩)، ص: ٣

^٢ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، الجزء الأول، (مكتبة الشروف الدولية، ٢٠٠٨)، ص: ٣

والهندية، واليونانية وغيرها، وفي القرون الوسطى كانت المؤلفات العربية في الفلسفة والطب، والعلوم الرياضية وغيرها مراجع لأوروبيين، كما كانت اللغة العربية أداة التفكير ونشر الثقافة في بلاد الأندلس، التي أشرقت منها الحضارة على أوروبا، فبددت ظلماتها، وقشعت عنها سحب الجهالة، ودفعتها إلى التطور والنهوض.^٣

لم تكن اللغة العربية يوماً، من حيث المنطق والمفهوم، أداة ترهيب وتعجيز، بل كانت ولا تزال وسيلة من وسائل الاتصال الفكري والروحي على جد سواء. وبما لهذه اللغة من كبير الأهمية وعظيم الشأن، كانت الدعوة من رجال الفكر القدمي، لوضع أسس وضوابط تحميها وتحفظها سليمة وصحيحة مما قد يعتريها من الشوائب ضمن إطارها العربي الأصيل.^٤

لما خشى أهل العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دونوها في المعاجم (القواميس) وأصلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ. وتسمى هذه الأصول (العلوم العربية). فالعلوم العربية هي العلوم التي يتوصل بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ.^٥ إن لعلم العرب أصلاً وفرعاً أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: (رجل) و(طويل) و(قصير). وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلم.

وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشأها، ثم على وسوم العرب في مخاطبتها، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً.^٦ وهي ثلاثة عشر علماً: الصرف، والإعراب (ويجمعهما اسم النحو)، والرسم، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقرض

^٣ عبد العليم إبراهيم، *الموجه الفني*، (مصر: دار المعارف، دون سنة). ص: ٤٨

^٤ طاهر يوسف، *المعجم المنفصل في الإعراب*، (اندونيسيا: الحرمين، دون سنة). ص: ٥

^٥ مصطفى الغلاييني، مرجع سابق، ص: ٧

^٦ أبي الحسين أحمد بن فارس، *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*، (بيروت:

الشعر، والانشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، ومتن اللغة). وأهم هذه العلوم الصرف والإعراب.^٧

للكلمات العربية حالتان: حالة إفرادٍ وحالة تركيب. فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع "علم الصرف".
والبحثُ عنها وهي مُركبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يقتضيه منهجُ العرب في كلامهم "من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من تغيُّرٍ" هو من موضوع "علم الإعراب".

فالصرف علمٌ بأصولٍ تُعرفُ بها صيغُ الكلمات العربية واحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء. فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يعرضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبه نعرف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة وموضوعه الاسمُ المتمكن (أي المعرَّب) والفعلُ المتصرف. فلا يبحث عن الأسماء المبنية، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف. وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يُعرف النحو بأنه علم تُعرفُ به أحوالُ الكلمات العربية مُفردةً و مُركبةً.^٨

والصرف من أهم العلوم العربية. لأن عليه المعوّل في ضبط صيغ الكَلِم، ومعرفة تصغيرها والنسبة إليها والعلم بالجموع القياسية والسماعية والشأ ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقع فيها كثيرٌ من المتأدبين، الذين لاحظ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصولٍ تُعرفُ بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء. أي من حيث ما يعرضُ لها في حال تركيبها. فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرٍّ أو جزمٍ، أو لزوم حالةٍ

^٧مصطفى الغلاييني، مرجع سابق، ص: ٣

^٨مرجع نفسه، ص: ٣

واحدة، بعد انتظامها في الجملة. ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.^٩

وقال فؤد نعمة تختص قواعد النحو بتحديد وظيفة كل كلمة داخلية الجملة وضبط الكلمات وكيفية إعرابها، أي أن قواعد النحو تنظر إلى الكلمة العربية من حيث أنها معربة (أي يتغير شكل آخرها بتغير موقعها في الجملة) أو مبنية (أي لا تغير شكل آخرها بتغير موقعها في الكلام). أما قواعد الصرف فتختص ببنية الكلمة العربية وما يطرأ عليها من تغيير بالزيادة أو بالنقص.^{١٠}

وقال إبراهيم البيجوري ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته إلى آخر المبادي العشرة المشهورة. فحد هذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء. وحكمه الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره. فإن قيل: كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه، إذ لو كان فرض كفاية لما تركوه؟ أجيب بمنع أنهم ما قالوه، وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول: كان مركزا في طبائعهم فما فاتهم إلا مجرد الاصطلاحات. وموضوعه: الكلمات العربية. وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام، والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله.^{١١}

إذا بين اللغة العربية وعلومها لها علاقة وثيقة، لأن لو لا هذا العلوم لا نستطيع لفهم اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف حتى ليفهمهما يجب علينا يتعلم علوم اللغة العربية على أخص علم القواعد. من هذا العلم (النحو والصرف) نستطيع أن يعلم وظيفة الكلمة وصوغها.

^٩ المرجع نفسه، ص: ٤

^{١٠} فؤد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، الجز الأول، (بيروت: دار الثقافة الإسلامية). ص: ٣

^{١١} إبراهيم البيجوري، شرح عمريطي، الطبعة الأولى، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، (جاكرتا: دار الكتب

العلمية). ص: ٧

ب- علم النحو وقواعده

قال أحمد الهاشمي للنحو لغة معان كثيرة أهمها. القصد والجهة كنحوت نحو المسجد، والمقدار كعندى نحو ألف دينار، والمثل والشبه كسعد نحو سعيد أي مثله أو شبهه. والنحو في اصطلاح العلماء هو قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتراكيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعهما وبمراعاة تلك الأصول يحفظ اللسان عن الخطاء في النطق، ويعصم القلم عن الزلل في الكتابة والتحرير.^{١٢}

والكلمة ثلاثة اقسام هي الاسم وهو كل ما يسمى به كإنسان أو حيوان، أو جماد، أو نبات، أو معنى، أو أي شئ آخر. ومن علاماته انه يقبل دخول (أل) التعريف عليه في اوله، كما يقبل تنوين آخره.

والفعل، وهو كل كلمة تدل على حدوث العمل في زمن معين، ومن علاماته أن تأ التانيث الساكنة تلحق آخره ان كان فعلا ماضيا، كما تلحق تأ التانيث المتحركة أوله إذا كان فعلا مضارعا، وهو لا ينون ولا يقبل دخول (أل) التعريف عليه ويكون الفعل ماضيا اذا دل على حدوث عمل في الزمن الماضي، ومضارعا إن دل على حدوث عمل في الزمن الحاضرة او المستقبل، أما الحرف فهو كل كلمة لا يظهر لها معنى الا اذا اتصلت مع غيرها من الكلمات.^{١٣}

فالاعراب جنس تحته اربعة أنواع الرفع والنصب والجر والجزم. وهذه الأنواع الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه الأسماء والافعال وهو الرفع والنصب، وقسم يختص بالأسماء وهو الجر ووقسم يختص بالأفعال وهو الجزم.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات أصول وعلامات فروع. فالعلامات الأصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة

^{١٢} أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، (بيروت: دار الكتب العلمية، دون سنة) ص: ٦

^{١٣} محمد عبدالرحيم عدس، ومحمد فهمي الدويك، الوضوح في قواعد اللغة العربية، (عمان: دار خدلاوي).

للحزم. والعلامات فروع منحصرة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء وهي الأسماء الستة فإنه ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والمثنى فيرفع بالألف وجمع مذكر السالم فيرفع بالواو ويجران وينصبان بالياء، وأولات وما جمع بألف وتأ مزيدتين وما سمي به منهما فينصب بالكسرة، وما لا ينصرف فيجر بالفتحة. واثنان في الأفعال وهي الأمثلة الخمسة هي تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيهما وتعلين فترفع بثبوت النون وتحزم وتنصب بحذفها، والفعل المضارع المعتل الآخر فيحزم بحذف آخره.^{١٤}

ومن الاسم يقسم أيضا إلى أقسام منها جامد ومشتق كما قال صالح سليم يقسم اللغويون الأسماء إلى جامدة ومشتقة، فأما الجامدة فهي التي لم تولد من غيرها مثل الأرض والتراب والماء والشمس والقمر والجبل والنهر، وهذه أسماء ذوات، دلت على ذي شكل يشغل حيز في الطبيعة. وأما المشتق فإنه اسم اشتق من غيره أو ولد منه، مثل كاتب المولد من كتب أو من الكتابة. وأما الاشتاق فهو عند الغربيين أحد فروع علم اللغة يدرس المفردات وينحصر مجاله.^{١٥}

ج- معنى العامل والمعمول والعمل

قبل أن تبحث مفهوم الأسماء التي تعمل عمل الفعل فمن المستحسن لنا يفهم ما معنى العمل. فإذا تبحث العمل تبحث العامل والمعمول لأن كلها متعلقة، فستبحث عن العمل والعامل والمعمول.

متى انتظمت الكلمات في الجملة فمنها ما يؤثر فيما يليه، فيرفع مابعدده، أو ينصبه أو يجزمه، أو يجره، كالفعل، يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وكالمبتدأ، يرفع الخبر، وكأدوات الجزم، تحزم الفعل المضارع، وكحروف الجر، تخفض ما يليها من الأسماء. فهذا هو المؤثر أو العامل.

^{١٤} ابن هشام، السجاعي على القطر الندى، (سورابايا: الهداية). ص: ٢٢

^{١٥} صالح سليم الفخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، (عصمي، ١٩٩٦). ص: ١٩١

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله، فيرفع، أو ينصبه، أو يجره، أو يجزمه، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبق بحرف جر، والفعل المضارع وغيرها. فهذا هو المتأثر أو المعمول. ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر، كبعد الحروف، نحو: هل وبل وقد وسوف وهلا وغيرها من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر، هي الأثر، كعلامات الاعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثر الكلمات بهذا العوامل. فما يحدث تغيراً في غيره، فهو العامل. وما يتغير، آخر بالعامل، فهو المعمول. وما لا يؤثر ولا يتأثر، فهو العاطل، أي: ما ليس بمعمول ولا عامل. والأثر الحاصل، من رفع أو نصب أو جزم أو خفض يسمى: العمل، أي: الإعراب.^{١٦}

١- العامل

ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه. والعوامل هي الفعل وشبهه، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه، والأحرف التي المبتدأ وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وحروف الجر والمضاف والمبتدأ.

وهي قسمان: لفظية ومعنوية. فالعامل اللفظي: هو المؤثر والملفوظ، كمحمد قائم، فقائم ترفعها محمد لأنه خبر له. إذا محمد عامل لقائم. والعامل المعنوي: هو تجرد الاسم والمضارع من مؤثر فيهما ملفوظ. والتجرد هو من عوامل الرفع.

^{١٦}مصطفى الغلايين، مرجع سابق، ص: ٢٧٣

٢- المعمول

المعمول هو ما يتغير آخره برفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض، بتأثير العامل فيه. والمعمولات هي الأسماء والفعل المضارع. والمعمول على ضربين: معمول بالأصالة، والمعمول بالتبعية.

فالمعمول بالأصالة: هو ما يؤثر فيه العامل مباشرة، كالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره، واسم الفعل الناقص وخبره، واسم إن وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع.

والمبتدأ يكون عاملاً، لرفعه الخبر. ويكون معمولاً، لتجرده من العوامل اللفظية للابتداء، فهو الذي يرفعه. والمضاف يكون عاملاً، لجره المضاف إليه، ويكون معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسب العوامل الداخلة عليه. والمضارع وشبهه (ما عدا اسم الفعل) عاملان فيما يليهما، معمolan لما يسبقهما من العوامل.

والمعمول بالتبعية: هو ما يؤثر فيه العامل بواسطة متبوعة، كالنعت والعطف والتوكيد والبدل، فإنها ترفع أو تنصب أو تجزم، لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها.^{١٧}

٣- العمل

العمل (ويسمى: الإعراب أيضاً): هو الأثر الحاصل بتأثير العامل، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.^{١٨}

^{١٧} المرجع نفسه، ص: ٢٧٣

^{١٨} المرجع نفسه، ص: ٢٧٦

د- الأسماء التي تعمل عمل الفعل

الأسماء التي تعمل عمل الفعل يسمى أيضا في كتب الآخر الأسماء العاملة عمل الفعل. وهي اسم التي ترفع اسم الذي هي فاعل له، وتنصب اسم الذي هي مفعول له. في الحقيقة الكلمة التي تعمل هي فعل ولكن توجد بعض الكلمة من الاسم والحرف العامل كعمل الفعل، كما قال ابن الجروم اعلم أن الاصل في العمل للافعال ويعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة.^{١٩}

يرى جمهرة العلماء أن الصرف جزء من النحو لا علم مستقل بذاته. وعلى هذا يقال- النحو قواعد يعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها حين أفرادها وحين تركيبها- فمعرفة صيغ الكلمات كما يقال اسم الفاعل من الثلاثي بزنة فاعل واسم المفعول بزنة مفعول- إلى غير ذلك

ومعرفة أحوالها حين الافراد كطريق التثنية والجمع والتصغير والنسب. ومعرفة الأحوال حين التركيب كرفع الاسم إذا كان فاعلا، ونصبه إذا كان مفعولا، وجره إذا كان مضاف إليه- إلى غير ذلك.^{٢٠}

فسيفصل عن صيغها من علم الصرف وعملها من علم النحو ليسهل أن يعرفها في الجمل.

^{١٩} محمد بن أحمد بن عبد الباري، *متممة الجرومية*، الجزء الثاني، (سورابايا: دار العلم، دون سنة)، ص: ١١٠

^{٢٠} أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص: ٦

١ - اسم الفعل

اسم الفعل ما ناب عن فعله في العمل غير متأثر بالعوامل. وغير قابل لعلامة من علامات الفعل. والغرض منه الاختصار للمبالغة والتوكيد. وتنقسم أسماء الأفعال من حيث الوضع ومن حيث الزمان.

أما من حيث الوضع تنقسم إلى نوعين وهي مرتجلة ومنقولة. فالمرتجلة ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال كهيئات، ومنقولة هي ما استعملت أولاً في غير اسم الفعل ثم نقلت إليه إما عن مصدر كرويد أخاك أي أمهله، أو عن ظرف وشبهه كدونك الكتاب أي خذه، وإليك عني أي تَنَحَّ وعليك نفسك فهذَّبها.

وقد تكون معدولة نحو نزل وحذار وهما معدولان عن انزل واحذر. ودفاع عن الشرف وسماع النصيح. ومرتجلة والمنقول سماعيان وأما معدول فهي قياسي يصاغ على وزن "فعال" من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو قتال وضراب وشذ مجيئة من مزيد الثلاثي نحو دراك بمعنى أدرك وبدار بمعنى بادر.

وأما من حيث الزمان تنقسم إلى ثلاثة وهي ما ورد بمعنى الماضي كهيئات (بعد) وبطان (أبطأ) وسرعان وشكان (أسرع) وشتان (افترق)، وما ورد بمعنى المضارع كآه وأوّه (أتوجع) وأف (أتضجر) وواها وووى (أتعجب) أو أتلهف. وزه وبخ (أستحسب) وبجلّ وقد وقط (يكفى)، وما ورد بمعنى الأمر كصه (أسكت) ومه (أكفف) ورويد (أمهل) وها وهاء وهاك ودونك وعندك (خذ) وعليك نفسك وبنفسك (الزمها) وإليك عني (تنح وتباعد) وإليك الكتاب (خذه) وإبه (امض في حديثك أو زدني منه) وحي على الصلاة (أقبل عليها وحيّهل الأمر عجل به) وهيا وهيت (أسرع) وآمين (استجب) ومكانك (اثبت) وأمامك (تقدم) ووراءك (تأخر) وهلمّ (تعال).

ولا بد لاسم الفعل من مرفوع كالفعل غير أن مرفوعة المضمرة يلزم الاستتار فيه مطلقاً. وهو يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً أو متعدياً (غالباً) فيقال "هيئات الامل إذا لم يسعده العمل"، كما يقال بعدُ الأمل و"حذار الأسد غير أنه لا يتصرف بل يكون بلفظ واحد مع الجميع. ولكن لفظ الضمير المتصل به تلحقه علامات التأنيث والتثنية والجمع. فتقول دنك المال ودونكما ودونكم ودونكن الخ.^{٢١}

٢- المصدر

المصدر هو ما دل على الحدث مجرداً من الزمن. وهو أصل جميع المشتقات. ويكون لجميع الأفعال التامة التصرف، مجردة كانت أو مزيدة. أما مصدر الثلاثي فله أوزن كثيرة تعرف بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة. فإن لم يسمع للفعل مصدر، فيمكن مراعاة الضوابط الغالبية الآتية:

أولاً: ما دل على حرفة أن يكون على وزن "فِعَالَةٌ" كتجارة وكتابة

ثانياً: ما دل على امتناع أن يكون على وزن "فِعَال" كشراد وإباء

ثالثاً: ما دل على اضطراب أن يكون على وزن "فَعْلَان" كغلايان وجولان

رابعاً: ما دل على داء أن يكون على وزن "فُعَالٌ" كصداع وزكام

خامساً: ما دل على سير أن يكون على وزن "فَعِيل" كرحيل وذميل

سادساً: ما دل على صوت أن يكون على وزن "فُعَال" أو "فَعِيل" كصراخ

وزئير

^{٢١} المرجع نفسه، ص: ٣٣٣

سابعاً: ما دل على لون أن يكون على وزن "فُعْلَةٌ" كحمره وخضره. فإن لم يدل المصدر على شيء من ذلك يأت غالباً

أ) مصدر (فُعِل) المضموم العين على وزن "فُعُولَةٌ" بضم الفاء والعين أو "فَعَالَةٌ"، بفتح الفاء أو "فَعَل" ونباهة وفصاحة وكرم.

ب) ومصدر (فَعِل) اللازم المفتوح الفاء المكسور العين على وزن "فَعَل" بفتح الفاء والعين كفرح وعطش وعرج

ج- ومصدر (فَعَل) اللازم أيضاً المفتوح العين على وزن "فُعُول" بضم الفاء والعين كجلوس وعود وخروج. ما لم يكن معتل العين فان مصدره يكون إما على "فَعَل" كنوم وصوم أو "فَعَال" كقيام وصيام

د- ومصدر المتعدى منهما على وزن "فَعَل" بفتح الفاء وتسكين العين كضرب ونصر وفهم وفتح

وأما مصادر الرباعي فقياسية، ولها أربعة أوزان تختلف باختلاف صيغ الافعال.

أولاً: (إِفْعَال) لما كان على وزن "أَفْعَل" نحو أحسن إحساناً وتحذف منه ألف إفعال في الأجوف ويعوض عنها بتاء في الآخرة نحو أقام إقامة

ثانياً: (تَفْعِيل) لما كان على وزن "فَعَل" نحو علّم تعليماً ولكن تحذف منه ياء التفعيل، ويعوض عنها بتاء في آخر المعتل اللازم وجوباً نحو زكي تزكية وغالبة في مهموزها ونادراً في غيرها نحو جرب تجربة

ثالثاً: (مُفَاعَلَة وَفِعَال) لما كان على "فَاعَل" نحو جادل مجادلة وجدالاً، وسابق ومساوقة. وإذا كان الفعل مثلاً يائياً تعين وزن مفاعلة نحو ياسر مياسرة

رابعاً: (فَعْلَلَةٌ) لما كان على وزن "فَعْلَل" نحو سربل سربلة. وأما مصادر الفعل الخماسي والسداسي فقياسية أيضاً وتكون على وزن ماضيه بضم ما قبل آخره،

إن كان مبدوءاً بتأ زئدة نحو تقدم تقدما. ولكن تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها من المعتل الآخر نحو ترجي ترجيا، وتقلب هذه الألف همزة في غير ذلك إن سبقتها ألف نحو إجاء وإنزواء. ويكسر ثالثه مع زيادة ألف قبل آخر إن كان مبدوءاً بهمزة نحو انطلق انطلاقا واستفهم استفهاما. ٢٢

ويعمل المصدر بشرط أن يحل محله فعل أن أو مع ما نحو يعجبني ضربك زيدا أي أن تضرب زيدا. وهو ثلاثة أقسام مضاف ومنون ومقرون بال فاعماله مضاف أكثر من أعمال القسمين كالمثلين ولولا دفع الله الناس وعمله منونا أقيس نحو أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيما وعمله مقرون بال شاذ كقوله ضعيفا النكاية أعداءه يخال القرار يراخي الاجل. ٢٣

وزاد بشرح واضح جمال الدين عبد الله، إن المصدر يعمل بثمانية شروط:

أ) أن يحل محله فعل مع أن أو فعل مع ما، مثلا أعجبني ضربك زيدا، فإنه يصح أن تقول أعجبني أن ضربت زيد. ومثلا يعجبني ضربك زيدا الآن فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لأنه للماضي، ولا أن تضرب لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه ما تضرب وتريد بما مصدرية مثلها في قوله تعالى ﴿بِمَا رُبِحْتُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾: أي برحبها، وعنتكم.

ب) أن لا يكون مصغرا، فلا يجوز كأعجبني ضُرْبُكَ زَيْدًا ولا يختلف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدرَ المجموع، فمنع إعماله حملاً له على المصغر، لأن كلا منهما مباينٌ للفعل، وأجاز كثير منهم إعماله.

٢٢ المرجع نفسه: ص: ٣٠٣

٢٣ محمد بن أحمد بن عبد الباري، ص: ١١٠

(ج) أن لا يكون مضمرا، فلا تقول: تقول ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح، لأنه ليس فيه لفظ الفعل.

(د) أن لا يكون محدودا، فلا تقول: أعجبنى ضرتك زيدا

(هـ) أن لا يكون موصوفا قبل عمل، فلا يقال: أعجبنى ضرتك الشديد زيدا. فإن أحرقت "الشديد" جاز.

(و) أن لا يكون محذوفا، وبهذا ردو على من قال في "مَا لَكَ وَزَيْدًا"، إن التقدير وملا بستك زيدا، وعلى من قال في "بسم الله"، إن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت، فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ.

(ح) أن لا يكون مفصولا عن معموله، ولهذا ردوا على من قال في ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾. إن معمول لرجعه، لأنه قد فصل بينهما بالخبر.

(ز) أن لا يكون مؤخرا عنه، فلا يجوز تقول أعجبنى زيدا ضرتك، وأجاز السهيلي بتقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْعُونَ عَنْهَا جَوْلًا﴾.^{٢٤}

وهو يعمل عمل فعله تعديا ولزوما. فإن كان فعله لازما، احتاج إلى الفاعل فقط نحو يعجبنى اجتهد سعيد. وإن كان متعديا احتاج إلى فاعل ومفعول به. فهو يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله، إما بنفسه نحو ساءني عصيانك أباك، وإما بحرف الجر نحو ساءني مرورك بمواضع الشبهة.

أن المصدر لا يعمل عمل الفعل لشبهة به، بل لأنه أصله. واسم المصدر يعمل عمل المصدر الذي هو بمعناه، ويشروطه غير أن عمله قليل ومنه الحديث من قُبلة

^{٢٤} جمال الدين عبد الله، شرح قطر الندى وبل الصدى، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣)، ص: ٣٥٨

الرجل امرأته الوضوء. ولا يعمل المصدر المؤكد ولا المبين للنوع ولا المصغر ولا ما لم يرد به الحدث.

ويجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره نحو سرتي تكريم العاملين. ولا يجوز ذلك في الفعل، لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميرا مستترا. ويجوز أيضا حذف مفعوله كقوله تعالى: ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه﴾، أي استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، إلا إذا كان المصدر بدلا من فعله نائبا عنه، نحو عملك إتقاناً، أو كان معموله ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى ﴿فلما بلغ معه السعي﴾، وقوله ﴿ولا تأخذكم بها رافة﴾.

ويشترط في إعماله أن لا ينعت قبل تمام عمله، بل يجب تأخير النعت فتقول سرتي إكرامك خالداً العظيم. وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي في محل رفع)، ثم ينصب المفعول به نحو سرتي فهُمْ زهيرِ الدرس. وإذا أضيف إلى مفعوله جره لفظاً، وكان منصوباً حكماً (أي: في محل نصب)، ثم يرفع الفاعل، نحو سرتي فهُمْ الدَّرْسِ زُهِيرِ.

وإذا لحق الفاعل المضاف إلى المصدر، أو المفعول المضاف إليه، أحد التوابع جاز في التابع الجر مراعاة للفظ، والرفع أو النصب مراعاة للمحل، فتقول في تابع الفاعل: سرتي اجتهاج زهير الصغير، أو الصغير. وساءني إهمال سعيد وخالدي، أو خالد. وتقول في تابع المفعول: يعجبني إكرام الأستاذ المخلص، أو مخلص، تلاميذه. وساءني ضرب خالد وسعيد، أو سعيداً، خليل.^{٢٥}

^{٢٥}مصطفى الغلايين، مرجع سابق، ص: ٢٧٩

٣- اسم الفاعل

إن اسم الفاعل هو اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعمول للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به على قصد التجدد والحدوث. ويكون من الثلاثي على وزن (فاعل) ولكن تقلب عينه همزة إن كانت في الماضي ألغاً وتحذف لامه في حالتي الرفع والجر إن كان فعله ناقصاً كداع ورام.

ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بأبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره نحو محسن ومتعلم. وتنقل كسرتيه إلى ما قبلها إن كان الفعل أجوف معلاً نحو مقيم. وهو يعمل عمل فعله المتعدى واللازم.^{٢٦}

وعمل اسم الفاعل مطلقاً إذا كان مقرون بأل نحو هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو الغدا وإن كان مجرداً من ال عمل بشرطين كونه للحال أو الاستقبال واتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو مضارب زيد عمراً وأضارب زيد عمراً وزيد ضارب عمراً ومررت برجل ضارب عمراً.^{٢٧} أو باسم يكون هو حالاً منه نحو يخطب علي رافعاً صوتَهُ. وقد يكون الاستفهام والموصوف مقدرين نحو مقيم سعيد أم منصرف والتقدير أمقيم أم منصرف.

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه، إن متعدياً وإن لازماً. فالمتعدى نحو هو مكرم سعيدٌ ضيوفَهُ؟ واللازم نحو خالد مجتهدٌ أولادُهُ. ولا تجوز إضافته إلى فاعله، كما يجوز ذلك في المصدر فلا يقال: هل مكرم سعيدٌ ضيوفَهُ. والمثنى والجمع من اسم الفاعل يعمل كالمفرد منهما كقوله تعالى ﴿والذاكِرِينَ اللّٰهَ كَثِيْرًا﴾ وقوله ﴿حُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾.

^{٢٦} الهاشمي، مرجع سابق، ص: ٣١٠

^{٢٧} محمد بن أحمد بن عبد الباري، مرجع سابق، ص: ١١٥

وإذا جر مفعول اسم الفاعل بالإضافة إليه، جاز في تابعه الجر مراعاةً للفظه، والنصب مراعاةً لمحل نحو هذا مدرسُ النحو والبيان، أو البيان. ونحو أنت معيُ العاجزِ المسكين، أو المسكين.

ويجوز تقديم معموله عليه، نحو أنت الخيرَ فاعلٌ. إلا أن يكون مقتزناً بأل نحو هذا المكرمُ سعيداً. أو مجروراً بالإضافة نحو هذا ولد مكرمٍ خالداً. أو مجروراً بحرف جر أصلي نحو أحسنت إلى مكرمٍ علياً. فلا يجوز تقديمه في هذه الصور. أما إن كان مجروراً بحرف جر زائد فيجوز تقديم معموله عليه، نحو ليس سعيدٌ بسابقٍ خالداً، فتقول: ليس سعيدٌ خالداً بسابق لأن حرف الجر الزائد في حكم الساقط.^{٢٨}

٤- صيغ المبالغة

إذا أريد باسم الفاعل من الثلاثي المتعدي إفادة المبالغة والتكثير حول قياساً إلى إحدى صيغ المبالغة وهي كثيرة، والمشهورة منها فَعَالٌ ومفعال وفِعُول وفَعِيل وفَعَل نحو شراب ومهزار وصبور وعليم وحذر. وهي تعمل عمل اسم الفاعل المحولة عنه بشروطه نحو لا تكن جزوعاً عند الشدائد، وإن الله سميعُ الدعاء مَنْ دعاه، والعاقل تَرَكَ صُحْبَةَ الْأَشْرَارِ.^{٢٩} وهي كاسم الفاعل فما كان صلة لأل عمل مطلقاً نحو جاء الضراب زيدا وإن كان منها عما بالشرطين نحو ما ضراب زيدا عمراً.^{٣٠}

٥- اسم المفعول

إن اسم المفعول هو اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل. ويكون من الثلاثي على وزن مفعول نحو منصور ومعلوم، وتحذف منه واو مفعول إن كان فعله أجواف معلاً نحو مقول ومبيع وتقلب هذه

^{٢٨} مصطفى الغلايين، مرجع سابق، ص: ٢٨٢

^{٢٩} أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص: ٣١١

^{٣٠} محمد بن أحمد بن عبد الباري، مرجع سابق، ص: ١١٦

الواو ياءً وتدغم في لامه إن كان ناقصا نحو مرمي ومرضي من غير الثلاثي على وزن اسم فاعله بفتح ما قبل آخره محسن ومتعلّم.

ولا يؤخذ اسم المفعول من اللازم إلا إذا كان نائب فاعله ظرفا أو مصدرا (متصرفين ومختصين) أو جازًا ومجرورًا نحو ما مجتمع اليوم وهل محتفل احتفال عظيم وأنت مفروح بحضورك.

وهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول بالشروط التي تقدمت في عمل اسم الفاعل نحو أنت المحمود فعله. وتقلب عينه ألفا بعد نقل فتحها الى ما قبلها إن كان أجوف مُثَلًّا نحو مقام ومُسْتَفَاد.^{٣١}

٦- الصفة المشبهة

وإنما سميت هذه الصفة المشبهة لأنها كان أصلها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث، فهي مبينة للفعل، لكونها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع، كما اسم الفاعل، وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، أي في غالب أحوله، فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل.^{٣٢}

الصفة المشبهة هي اسم مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على الثبوت والدوام.

وتكون من باب فرح على ثلاثة أوزان

أولا فَعِلَ- لما دل على حزن أو فرح نحو ضجر وبطر (ومؤنثة فعله)

ثانيا أْفَعَلَ- لما دل على عيب أو حلية أو لون نحو أحذب وأحور وأبيض

(ومؤنثة فعلى)

^{٣١} أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص: ٣١٣

^{٣٢} جلال الدين عبد الله، مرجع سابق، ص: ٣٧٢

ثالثاً فَعْلَان- لما دل على خلو أو امتلاء نحو عطشان وشبعان
وتكون من باب كرم على أوزن شتى أشهرها فَعِيلٌ وفُعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَلٌ وفَعَلَ
وفُعَلٌ نحو عظيم وشجاع وجبان وبطل وشهم وصلب. وكل ما جاء من الثلاثي بمعنى
فاعل ولم يكن على وزنه فهو صفة مشبهة نحو شيخ وأشيب وكيس وعفيف. وتكون
من غير الثلاثي على وزن اسم فاعله نحو هو مطمئن البال ومستقيم الأخلاق
ومعتدل القامة.

إن اسم الفاعل واسم المفعول إذا لم يقصد منهما الحدوث وقصد بهما الثبوت
يعطيان حكم الصفة المشبهة في العمل من غير تغير في الصيغة نحو هذا طاهر
القلب، محمود المقاصد- مشرق الجبين مفتول الزارعين حادّ البصر.^{٣٣}
ولعمومها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه
وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفاً نحو مررت برجل
حسن الوجه أو حسن وجهه أو على التمييز إن كان نكرةً نحو مررت برجل حسن
وجهها والجر على الإضافة نحو مررت برجل حسن الوجه، ولا يتقدم معمول الصفة
عليها بل لا بد من اتصاله بضمير الموصوف إما لفظاً نحو زيد حسن وجهه أو معنى
نحو مررت برجل حسن الوجه.^{٣٤}

ويستحسن فيها أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى نحو أنت حسن
الخلق، نقي النفس، طاهر الذليل. واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة إذا اقترنت بأل،
ومعمولها مجرد منها ومن الإضافة إلى ما فيه أل فلا يقال علي الحسن خلقه، ولا
العظيم شدة بأس. ويقال الحسن الخلق، والعظيم شدة بأس.^{٣٥}

^{٣٣} مرجع نفسه، ص: ٣١٥

^{٣٤} محمد بن أحمد بن عبد الباري، مرجع سابق، ص: ١١٨

^{٣٥} مصطفى الغلايين، مرجع سابق، ص: ٢٨٣

٧- اسم التفضيل

إسم التفضيل اسم مصوغ من المصدر على وزن أفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد احدهما على الآخر فيها نحو الشمس أكبر من الارض حجما. ولا يؤخذ إلا من فعل الثلاثي مجرد تام التصرف مثبت قابل التفاوت. مبني للمعلوم ولم يجيء الوصف منه على أفعل.

ويتوصل إلى التفضيل مما لم يتسوف هذه الشروط بذكر مصدره منصوبا على التمييز بعد كلمة أشد أو أكثر ونحوهما. مما يدل على الكثرة نحو إبراهيم أكثر الناس استخراجا للمعادن وأوسعهم اختبارا بخوصها، وعلي أقوى مدافعة من أخيه. وسليم أكثر ابتهاجا بنتيجة عمله.^{٣٦}

اسم التفضيل نحو أكرم وأفضل ولا ينصب المفعول به اتفاقا ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم يفضل على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويعمل في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا وفي الجار والمجرور والظرف نحو زيد أفضل منك اليوم.^{٣٧}

ويرفع اسم التفضيل الفاعل. وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، نحو خالد أشجع من سعيد. ولا يرفع الاسم الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعلٍ بمعناه موقعه، نحو ما رأيت رجلا أوقع في نفسه النصيحة كزهير. ونحو ما رأيت كنفس زهير أوقع فيها النصيحة. وتقول ما رجل أحسن به الجميل كعلي. وقد يرفع الاسم الظاهر، وإن لم يصلح وقوع فعل موقعه، وذلك في لغة قليلة نحو مررت برجل أكرم منه أبوه. والأفضل أن يرفع أكرم على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر. وتكون جملة المبتدأ والخبر صفة لرجل.^{٣٨}

^{٣٦} أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص: ٣١٩

^{٣٧} محمد بن أحمد بن عبد الباري، مرجع سابق، ص: ١١٩

^{٣٨} مصطفى الغلايين، مرجع سابق، ص: ٢٨٤

ولتجنيب الخطاء في تعريف بين المشبهين فيحتاج تفريق بينهما فسيفصل بعد هذا.

ما الفرق بين المصدر واسم المصدر؟ المصدر هو اسم الحدث الجارى على فعله كالضَرْبِ والاحسان ولاندحار والانتصار والاستحساب والتزكية والتقدم فإن هذا الأسماء السبعة أسماء أحداث جرت على أفعالها وأفعالها هي ضرب وأحسن واندحر وانتصر واستحسن وزكي وتقدم. وسمي المصدر مصدرا لأن الفعل يصدر عنه ويؤخذ منه.

واسم المصدر هو ما لاقى المصدر في الاشتقاق ولكنه لم يجر على فعله كما جرى عليه المصدر، وأمثلة اسم المصدر العطاء والسلام والكلام والنبات في نحو قولك أعطيت عطاء، وسلمت سلاما، وكلمت كلاما، ونحو قوله تعالى وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا.

أما مصادر هذه الأفعال الأربعة فهي الإعطاء والتسليم والتكليم والانبات، لأنها هي التي تجرى على أفعالها، أما العطاء والسلام والكلام والنبات فإن كل واحد منها يسمى اسم مصدر لأنه لم يجر على فعله.

ومعنى جريان المصدر على فعله اشتماله على جميع حروف الفعل كالإكرام بالنسبة للفعل أكرم فإنه قد اشتمل على جميع حروف الفعل وزاد عليها ألفا قبل آخر. ومعنى عدم جريان اسم المصدر على فعله أنه قد خلا من بعض حروف الفعل لفظا وتقديرا دون تعويض، كالعطاء بالنسبة للفعل أعطى فإنه قد خلا من الهمزة التي هي في أول الفعل، لذلك كان اسم مصدر، بخلاف الإعطاء فإنه مصدر له، لا شماله على حروف الفعل أعطى وزيادة الألف التي قبل الآخر.

وبخلاف نحو عدة وزنة وثقة، فإنها مصادر للأفعال وعد-وزن-زثق، لأن ما حذف منها وهو فاء الكلمة قد عوضت عنه تاء التأنيث في آخر كل منها وبخلاف نحو قتال وجهاد ونضال، فإنها مصادر لأن ما حذف منها حذف لفظا فقط فأفعالها هي قاتل-جاهد-ناضل، فألف المد الموجودة في الفعل قد حذفت من المصدر لفظا فقط وهي موجودة تقديرا، ولذلك نطق بها في بعض الموضع نحو قاتل قيتالا، وضارب ضيرابا، لكنها

انقلبت ياء لكسر ما قبلها، ثم حذفت تخفيفاً، وفي القاموس المحيط قاتله قتالا ومقاتلة وقتيالا.^{٣٩}

وتفرق الصفة المشبهة باسم الفاعل كما قال العلما كتالي. قال ابن القواس في (شرح الكافية): الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه.

أما وجوه الشبه فأربعة: التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

وأما وجوه المفارقة فسبعة.

- ١- أنها لاتعمل إلا في السبي دون الأجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجهه عمرو، كما يجوز ضارب وجه عمرو، لنقصنها عن مرتبة اسم الفاعل.
- ٢- لايتقدم معمولها عليها، فلا يقال زيد وجهها حسن، كما يقال زيد عمرا ضارب.
- ٣- عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل.
- ٤- أنها لاتوجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك، بخلاف اسم الفاعل فإنه على ما يدل عليه الفعل، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في حسن حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً، وفي التنزيل ﴿وضائق به صدرك﴾ فعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال.

^{٣٩} أمين علي السيد، في علم النحو، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، (مصر: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص: ١٢

لا يقال: فإذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي لكونه قد ثبت،
 وحينئذ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل. لأن
 نقول: إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن
 شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع، بل معنى الحال موجود فيها، فإنك إذا
 قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمنها من
 إخبارك، لا أنها وجدت ثم عدت.

٥- أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

٦- أنها إذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجر، بخلاف
 اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

٧- أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال زيد كثير المال والعبيد
 بنصب العبید، كما يقال زيد ضارب عمرو وبكر، لأنه إنما يعطف على الموضع
 بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى، وليس معمولها كذلك، بل
 هو مرفوع في المعنى لأن الأصل في كثير المال كثير ماله.

وذكر ابن السراج في الأصول فرقا ثامنا: وهو أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته
 إلى الفاعل، لا يجوز إضافته إلى فاعل، لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيد، وزيد
 الفاعل، ويجوز في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقة نحو
 الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه.

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقا أخرى.

١- أن اسم الفاعل لا يكون إلا مجارية للمضارع في حركاته وسكناته، وهي تكون
 مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر العرض، وغير مجارية له وهو
 الغالب.

- ٢- أنه لا يخلف فعله في العمل وهي تخالفه، فإنه تنصب مع قصور فعلها.
- ٣- أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو
مررت بقاتل أبيه، ويقبح مررت بحسن وجهه.
- ٤- أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا، ويمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت.
- ٥- أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج
ومتأخرو المغاربة.
- ٦- أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله، وهي لا تعمل محذوفة. وقال الأندلسي في
(شرح المفصل): الأمور ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة:
الاشتقاق واتحاد المعنى والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وأما الفرق بين بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه:

- ١- أن هذه الصفات لا توجد إلا حالا، واسم الفاعل يصلح للأزمة الثلاثة.
- ٢- أنها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها أعني الاسم الذي تجري عليه
إعرابا.
- ٣- ايتقدم معمولها عليها.
- ٤- أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا
- ٥- أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا
- ٦- أن الألف وللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجر.
- ٧- أنه لا يعطف على الجرور بها نصبا.
- ٨- أنها تعمل مطلقا من غير تقيد بزمان أو ألف ولام.
- ٩- أنها يقبح أن يضم فيها الموصوف ويضاف إلى مضمرة.
- ١٠- أنها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون.

١١- أنها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا.

قال ابن برهان: ضارب يعمل عمل فعله الذي أخذ منه، وحسن يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيها له بضارب، وبينهما فرق من طريق المعنى، وذلك أن الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب، والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب. فإن قيل: ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا: لأنهما صفتان.

قال الأندلسي: هذا الذي ذكر فرق آخر أيضا، وهو أن المنصوب بما فاعل في المعنى، وذلك أنك إذا قلت زيد ضارب عمرا فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عمور، وأما زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجه شيئا، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة، إذا الأصل زيد حسن وجهه، ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل.^{٤٠}

^{٤٠} جلال الدين السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، (بيروت: دار الكتب العلمية، دون سنة)، ص: ٢٥٢